المركز العربي للمعلومات

لبنان مطالَب في آذار بتقديم ملف عن مئات المفقودين المفوضية العليا لحقوق الإنسان تضغط لتقديم معلومات مقنعة

لا تستطيع السلطات اللبنانية المعنية التمهل تجاه ملف مواطنيها المفقودين داخل الأراضي اللبنانية او خارجها الى ما لا نهاية.

فالعديد من المنظمات المحلية والعالمية في مجال حقوق الإنسان تتابع الملف الشائك والمتشعب الجوانب، ويكاد ذلك الملف ان يتقدم على ما عداه من قضايا تتعلق بحقوق الإنسان على المستوى اللبناني، لأن الاختفاء يضع الأهل أمام واحدة من أشد التجارب ألماً في الحياة فلا يعرفون قريبهم حياً أو ميتاً.

وتجد الحكومة اللبنانية نفسها أمام الضغوط التي يمارسها أهالي المفقودين مطالبة بتقديم معلومات عن مصيرهم ان لم تكن كلية فعلى الأقل بشكل جزئي.

ويزيد الأمر تعقيداً عدم ايمان لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين مثلا بالقانون ٤٩٤ الذي أعلن وفاة كل شخص فقد منذ أربع سنوات وما فوق. وبعدما كان القانون يهدف الى الانتهاء من المشكلة جاءت شهادات أشخاص عن رؤية معتقلين في سجن إسرائيلي كانوا يُعتبرون في عداد المفقودين لتنسف الاقرار بالمشروع وتعيد الشكوك الى كل من فقد قريباً وتطرح لديه سؤالا ماذا لو كان قريبي حياً؟

وانطلاقاً من الشكوك نفسها جاء تشكيل الهيئة الوطنية الرسمية لمتابعة قضية المفقودين، وكان على اللجنة ان تقدم ما لديها من معلومات ضمن مهلة انتهت الشهر الجاري، ولكن اللجنة لم تعلن حتى الآن ما توصلت اليه حول مصير المفقودين تحت عنوان عدم اكتمال الملف، في الوقت الذي تحدثت فيه مصادر الهيئة ان لبنان ملزم أمام المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتقديم تقرير عن مصير مئة وواحد وستين مخفياً بشكل قسري وإلا فإن المفوضية ستنشر تقريرا في آذار العام ٢٠٠٢ تعلن فيه ان هناك أشخاصا مخفيين قسرا في لبنان ولا يعرف مصيرهم، وان لبنان هو من أكثر البلدان الذي يشهد عمليات اختفاء قسري مقارنة بعدد سكانه، وطبعا يسيء التقرير الى سمعة لبنان الأمنية في حال صدوره كما تؤكد المصادر.

«السفير» حاولت الحصول من الهيئة الوطنية لتلقي شكاوى المفقودين التي شكلت في كانون الثاني العام ٢٠٠١ على بعض المعطيات التي توصلت اليها اللجنة عن مصير ملف المفقودين، مع العلم ان المعلومات يجري التحفظ عليها تحت شعار ان السرية هي الوسيلة الأنجع للوصول الى الأهداف المرجوة.

والمعطيات استندت الى اتصالات تقوم بها الهيئة مع منظمات عالمية معنية بحقوق الإنسان على مصير المفقودين في إسرائيل، أما المفقودون الذين يعتقد أهاليهم انهم موجودون في سوريا فيفترض ان تتابع ملفهم الحكومة اللبنانية عبر اتصالات مباشرة مع سوريا، وفي كلا الحالتين فإن شهادات الأهالي والوثائق التي قدموها تشكل القاعدة الأساسية للمتابعة.

من القوات إلى إسرائيل

لم تعد تذكر أم سعيد التواريخ التي حصلت فيها على معلومات عن ابنها سعيد بليبل سوى سنة اختفائه في النبعة العام ١٩٧٦: «كنا نسكن في المنطقة حينها وهربنا من شدة المعارك

ذوو المفقودين: ذاكرة الصور و«الأخبار»

بينما كان سعيد يزور خالته واعتقدت انه سيلحق بنا ولكنه لم يعد منذ ذلك الوقت».

وتقول أم سعيد في شهادتها التي قدمتها الى الهيئة انه بعد مقتل بشير الجميل في العام ١٩٨٢ أي بعد ست سنوات تقريبا من فقدان ابنها زارها شخص كان ابن الجيران في النبعة وأخبرها ان سعيد سجن في المجلس الحربي ورآه بأم العين ومكث معه لمدة يومين ولكنهم نقلوا سعيد الى مكان آخر لم يعرفه. وبعد ذلك زارها شخص لا تعرفه وأخبرها ان سعيد كان معه في سجن في منطقة جبيل وأوصاه بأن يستدل الى أهله ويخبرهم انه لا يزال على قيد الحياة، وان عليهم القيام بوساطات للإفراج عنه، وتولى شقيقها البحث عنه في سجن جبيل بوساطة أحد العقداء في الجيش اللبناني ولكن المسؤولين عن السجن أفادوا ان سعيد غير موجود لديهم.

وعندما تسلم سمير جعجع قيادة القوات اللبنانية حاول شقيقها الثاني القيام بوساطة أيضا لدى القوات، وعرف من شخص كان يعمل مع غسان تويا ان عددا كبيرا من المساجين تم نقلهم الى إسرائيل، وحاول ان يعرف إذا كان ابن شقيقته بينهم لم يحصل على جواب، والدليل الوحيد الذي تملكه العائلة عن نقل ابنها الى إسرائيل هو وجود واحد يشبهه في الصورة التي نشرتها احدى الصحف الالمانية وتضم عددا من اللبنانيين الذين يجري نقلهم الى إسرائيل عبر إحدى البواخر.

وتفيد سونيا عيد والدة الجندي في الجيش اللبناني جهاد عيد أنها قدمت استمارة الى الهيئة وأدلت بشهادة أمام رئيسها فؤاد السعد. أوردت فيها ان ابنها فُقد في الثالث عشر من تشرين الثاني العام ١٩٩٠ أي اليوم الذي أطيح فيه بالعماد ميشال عون، ووردتها معلومات تقول ان ابنها نقل الى عنجر اعتمادا على شهادة شخصين اعتقلا معه وافرج عنهما بوساطة قام بها الوزير السابق ايلي حبيقة.

20011210-0001b-2

المركز الكربي للمعلومات

(م-ع-م)

وتقول الأم انها في العام ١٩٩١ وبعد وساطات متعددة قامت بها العائلة، استطاعت ان ترى ابنها في سجن المزة وهو مُقاد الى التحقيق، ولكنه لم يرها لانه كان معصوب العينين ومقيد اليدين.

في العام ١٩٩٦ أفرج عن شخص كان معتقلا في سوريا وأخبرها ان ابنها كان معه في الزنزانة نفسها، ولكن عندما حاولت عائلته المطالبة به، أجيبت بنكران وجوده في سوريا. ولدى الافراج عن عدد من المعتقلين العام الماضي أكد بعض المفرج عنهم لوالدة جهاد ان جميع العسكريين لا زالوا موجودين في سجن تدمر ولكنهم لم يذكروا لها ابنها بالتحديد.

المفقودون المنسيون

وأما عضو الهيئة الوطنية لتلقي شكاوى المفقودين المحامي عبد السلام شعيب فيقول ان المسؤولين في المفوضية العليا لحقوق الإنسان ابدوا استغرابهم لدى لقائه بهم في جنيف في آب الماضي كيف ان الحكومة اللبنانية لم تتقدم منذ العام ١٩٨٢ باي سؤال - يتعلق بمصير المفقودين لا سيما وان عشرات الأشخاص أفادوا انهم سمعوا عددا من المعتقلين داخل إسرائيل وهم يرسلون حينها رسائل الى ذويهم عبر الراديو الإسرائيلي. ويضيف شعيب ان منظمة هيومن رايتس ووتش الأميركية قدمت له تقريرا عن تسليم القوات اللبنانية الى إسرائيل في العام ١٩٩٠ عددا من المسجونين لديها في سجن أدونيس في جل الديب، وفي العام ١٩٩٢ بينما كان الصليب الأحمر الدولي يقوم بجولة في مستشفى سجن الرملة في إسرائيل تبين له وجود مجموعة من الأشخاص غير المعروفة أسماؤهم، وبعد تحقيقات أجرتها اللجنة تبين لها ان هؤلاء نقلوا من سجون القوات في العام ١٩٩٠، وتلك المعلومات يضيف شعيب تؤكدها حركة السلام الإسرائيلية في تقرير صدر العام الجاري عن الرهائن المنسيين، وبناء عليه زار شعيب باريس في آب الماضي واجتمع الى الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ادريس الياظمي وهو مغربي الجنسية وتلقى وعدا بإرسال لجنة تقصي حقائق الى إسرائيل لمعرفة مصير المفقودين، ومنذ ما يقارب العشرين يوما حصلت الفيدرالية على لوائح باسماء المفقودين الذين تم تقديمهم الى الهيئة مرفقة بالصورة المنشورة في احدى الصحف الالمانية، وتتابع الهيئة المعلومات عن المفقودين مع الفيدرالية.

ويرى شعيب ان بعض المعطيات التي قدمها الأهالي جدية وبعضها مبني على أقوال يجري تناقلها من دون شهود.

ويورد شهادة أم وليد الفردوس التي افادت في الاستمارة ان ابنها اعتقل في برج حمود على يد الكتائب في العام ١٩٧٦، وقدمت صورة ماخوذة من كتاب خاص بالاجتياح الإسرائيلي للبنان يوجد فيها ابنها للتدليل على انه تم نقله الى إسرائيل، ولكنها لم تعرف عنه شيئا منذ اختفائه سوى تلك الصورة.

ويعتبر شعيب ان اعلان إسرائيل الصيف الماضي عن نقل رفات مقاومين لبنانيين من كريات شمونة الى مكان آخر قد يشمل عدداً ممن نقلوا الى إسرائيل وتمّت تصفيتهم ولكنه لا يستطيع تقديم الأدلة، لأن الرفات تعني ايضا المقاومين الذين قتلوا في مواجهات مع إسرائيل.

٤٨٠ شخصاً مفقوداً

ويقول شعيب ان هذه هي المرة الأولى التي تتابع فيها القضية بشكل جدي مع الفيدرالية والصليب الأحمر الدولي، ويبلغ عدد الأشخاص الذين قدمت استمارات وشهادات بهم ما يقارب الثلاثمئة شخص، في حين يبلغ عدد الأشخاص الذين يعتقد أهلهم انهم موجودون في سوريا وقدموا بشانهم استمارات ما يقارب المئة وثمانين شخصا. ويورد شعيب هنا شهادة لاحدى السيدات التي قالت انها رأت ابنها في سجن المزة في سوريا وعندما طلبت منها الهيئة تقديم اثباتات أخرجت من حقيبتها اشغالا يدوية بالخرز يصنعها المساجين ثم أردفت: «هذه صنعها ابني وأعطاني اياها».

ولكن ما الذي يثبت انه لا يزال على قيد الحياة؟ يتساءل شعيب قائلا ان هناك العديد من المعتقلين في سوريا صدرت بحقهم أحكام وصل بعضها الى الاعدام. وأوضح انه بعد ملء الاستمارات فإن أمام اللجنة الآن مهمة سؤال الجهات المعنية في سوريا، لأن جوابها هو الطريقة الوحيدة التي تتيح للبنان معرفة ما إذا كان هناك معتقلون في سوريا أم لا.

وينقل الياظمي حسب مصادر الهيئة عن الرئيس السوري بشار الأسد لدى زيارته انه إذا قدمت الحكومة اللبنانية اثباتات عن وجود معتقلين داخل سوريا فسينظر فيها. ولأن قضية المخطوفين داخل لبنان لم تنته أيضا فقد تم تقديم ما يقارب الأربعمئة استمارة، يرغب فيها بعض الأهالي بالتعويض والبعض الآخر يشكك ان قريبه متوف. وعلى ما يبدو فإن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين تترك مسالة إعادة البحث عن المخطوفين ومعرفة مصيرهم الى مرحلة لاحقة، فما يهمها الآن مصير المفقودين ما دام يوجد أمل بان بعضهم في عداد الأحياء.